بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُعْتَنِي

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدِ، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾.

وبعد..

فمازلنا بعون الله وفضله ومَنِّه وكرمه، نُقدم لقرائنا الكرام أعظم ما أخرجته الأمة من دواوين السنة، والتي سارت بها الركبان، وتوارد عليها العلماء الأجلاء وطلبة العلم، يرشفون من عبيرها الفواح.

ويوم بعد يوم يزداد الإقبال، وتزداد العناية، وتَلِحُّ علينا الحاجة أن نواصل مسيرتنا، ونجتهد في أمرنا؛ لنُخرج تلك الدرر في أجمل حلة، وأحسن قشيب.

وقد اقتصر عملنا في هذا الكتاب على ما يلي:

١ـ قمنا بوضع الآيات القرآنية بين قوسين هكذا ﴿ ﴾ وتم كتابتها وتشكيلها وفقًا للخط العثماني.

٢ـ قمنا بترقيم أحاديث الكتاب ترقيمًا واحدًا من بداية الكتاب إلى آخره وَفق ما ذكره الشيخ (الألباني) في ترقيمه، وأما ترقيم الأبواب فيتم بشكل متسلسل، ولكن داخل الكتب فقط؛ حيث يبدأ من بداية الكتاب، وينتهي مع نهاية هذا الكتاب، أي يبدأ ترقيمًا جديدًا مع بداية الكتاب التالي.

٣ـ عزو الحديث إلى الصحيحين أو أحدهما، وهو كافٍ في الإشارة إلى صحة الحديث؛ لأن الأمة تلقتهما بالقبول.

٤ـ ما لم يكن فيهما ـ أي البخاري ومسلم ـ فقد أشرنا إلى موضعه في كتب الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وبيان حكم الشيخ عليه، ولم نبسط ذكر الطرق والتخاريج مكتفين بالعزو إلى كتبه رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥ـ وتعظيمًا لأحاديث رسول الله ﷺ التي ترد في الكتاب فقد كتبت بالخط الواضح الثقيل، وتمييزًا لها فقد وضعت بين قوسين صغيرين «....».

٦ـ قمنا بوضع علامات الترقيم المناسبة حسب سياق العبارات، وزيادة في سهولة البحث تم وضع

اسم الباب بأعلى الصفحة فيما يعرف بالترويسة مع ذكر رقم الباب.

٧ ـ تم تشكيل الكتاب تشكيلًا كاملًا على أيدي أساتذة من المصححين اللغويين.

٨ ـ وضعنا مقدمة للكتاب تحتوي على ترجمة لصاحب السنن (أبي داود)، وما يتعلق بكتابه، وأدرجنا فيها رسالته إلى أهل مكة، وشرحها للشيخ محسن عباد.

وختامًا.. فأسأل اللَّه ـ تعالى ـ أنَّ يجزي عنا، وعن الإسلام أئمة الدين أحسن الجزاء؛ بما كفوْنا مُؤْنة البحث والتنقيب عن جواهر الأوامر الربانية، والبيانات النورانية المحمدية، فَصِرْنا بذلك كمن أُعِدَّ له الطعام والشراب، فلا ينبغي له إلَّا الأدب في المضغ دون الابتلاع، والروية في الأمر دون الاندفاع، والاتباع في الدين دون الابتداع، كما أسأله ﷻ الوصل إليه، وأعوذ به من الانقطاع، وأن ييسر بما علمنا ـ لنا وللمسلمين ـ الانتفاع، وعن طلب الدنايا الارتفاع... آمين آمين.

وما كان من توفيق في هذا الكتاب فمِنَ اللَّه ﷻ وحده، فله النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمنا ومن الشيطان، واللَّه ورسوله منه بريئان.

استعنا باللَّه، وتوكلنا على اللَّه، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد للَّه رب العالمين.

وكتبه

أبو عبدالرحمن عماد الدين بن زين العابدين

غفر اللَّه له

تَرْجَمَةُ أَبِي دَاوُدَ صَاحِبِ السُّنَنِ

هذه ترجمة الإمام الحافظ شيخ السنة، مقدم الحفاظ محدث البصرة أبو داود الأزدي السجستاني

- **اسمه ونسبته:**

قد اتفق في اسمه واسم أبيه، إلا أن الخلاف عندهم فيما بعدهما.

قال الذهبي: «أبو داود الإمام الثبت سيد الحفاظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني صاحب السنن»، وقالوا: سُليمان بن الأشْعث بن شداد بن عمْرو ابن عامر، كذا أسْماه عبدالرحمن بن أبي حاتم. وقال محمد بن عبدالعزيز الهاشمي: سُليمان بن الأشْعث بن بشر بن شداد، وقال ابن داسة وأبو عُبيد الآجري: سُليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد، وكذلك قال أبو بكر الخطيب في (تاريخه).

- **مولده:**

أما سنة مولده فيخبرنا بنفسه عنها، فقد قال أبو عُبيد الآجُرِّي: سمعْتُه يقول: ولدت سنة اثنتين ومائتين.

وكانت ولادته في أول القرن الثالث الهجري الذي عرف بالعصر الذهبي لتدوين السنة وجمعها والعناية بها، فلقد ألفت في ذلك العصر المؤلفات الكثيرة الواسعة، ومنها الكتب الستة؛ لأن أصحاب الكتب الستة كلهم عاشوا في القرن الثالث الهجري.

أما نسبته، قال الحاكم: سليمان بن الأشعث السجستاني مولده بسجستان، وله ولسلفه إلى الآن بها عقد وأملاك وأوقاف.

والنسبة إليها أيضًا: (سجزي)، وهكذا يُنسب أبو عَوانة الإسفراييني، وإليها ينسب مسند الوقت أبو الوقت السجزي، وقد قيل - وليس بشيء - : إن أبا داود من سجستان قرية من أعمال البصرة، ذكره القاضي شمس الدين في (وفيات الأعيان)، فأبو داود أول ما قدم من البلاد، دخل بغداد، وهو ابن ثمان عشرة سنة، وذلك قبل أن يرى البصرة، ثم ارتحل من بغداد إلى البصرة.

قال الذهبي: قلت: الثبت أن أبا داود من سجستان إقليم يتاخم أطراف مكران والسند، وهو وراء هراة.

- **رحلاته وشيوخه:**

رحل أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في طلب الحديث بلادًا كثيرة منها الشام ومصر والعراق وغيرها، وسمع من أفاضل عصره.

قال الحاكم: خرج منها - أي سجستان - في طلب الحديث إلى البصرة، فسكنها، وأكثر بها

السماع عن سليمان بن حرب، وأبي النعمان، وأبي الوليد، ثم دخل إلى الشام ومصر، وانصرف إلى العراق، ثم رحل بابنه أبي بكر إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمع ابنه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالع بها أسبابه، وانصرف إلى البصرة واستوطنها».

وسمع بمكة من القعْنبي، وسُليمان بن حرْب. وسمع من مُسْلم بن إبراهيم، وعبدالله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وطبقتهم بالبصرة. ثم سمع بالكوفة من الحسن بن الربيع البوراني، وأحمد بن يونس اليربوعي، وطائفة. وسمع من أبي توبة الربيع بن نافع بحلب. ومن أبي جعفر النفيلي، وأحمد بن أبي شعيب، وعدة بحران. ومن حيوة بن شريح، ويزيد بن عبد ربه، وخلق بحمص. ومن صفوان بن صالح، وهشام بن عمار، بدمشق. ومن إسحاق بن راهويه وطبقته بخراسان. ومن أحمد بن حنبل وطبقته ببغداد. ومن قتيبة بن سعيد ببلخ. ومن أحمد بن صالح وخلق بمصر. ومن إبراهيم بن بشار الرمادي، إبراهيم بن موسى الفراء، وعلي بن المديني، والحكم بن موسى، وخلف بن هشام، وسعيد بن منصور، وسهل بن بكار، وشاذ بن فياض، وأبي معمر عبدالله ابن عمرو المقعد، وعبدالرحمن بن المبارك العيشي، وعبدالسلام بن مطهر، وعبدالوهاب بن نجدة، وعلي بن الجعد، وعمرو بن عون، وعمرو بن مرزوق، ومحمد بن الصباح الدولابي، ومحمد بن المنهال الضرير، ومحمد بن كثير العبدي، ومسدد بن مسرهد، ومعاذ بن أسد، ويحيى بن معين، وأمم سواهم.

- **تلاميذه ومن حدث عنه:**

ولما ذاع صيته، واشتهر بين العامة والخاصة بعلمه أقبل الناس عليه من كل حدب وصوب فحدث عنه خلق كثيرون حتى من أقرانه ومعاصريه بل ومن شيوخه.

حدَّث عنه: أبو عيسى في (جامعه)، والنسائي، كما قيل، وإبراهيم بن حمدان العاقولي، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الأشناني البغدادي، نزيل الرحبة راوي (السنن) عنه، وأبو حامد أحمد ابن جعفر الأشعري الأصبهاني، وأبو بكر النجاد، وأبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري راوي (السنن) عنه، وأحمد بن داود بن سليم، وأبو سعيد بن الأعرابي راوي (السنن) بفوت له، وأبو بكر أحمد بن محمد الخلال الفقيه، وأحمد بن محمد بن ياسين الهروي، وأحمد بن المعلى الدمشقي، وإسحاق بن موسى الرملي الوراق، وإسماعيل بن محمد الصفار، وحرب بن إسماعيل الكرماني، والحسن بن صاحب الشاشي، والحسن بن عبدالله الذارع، والحسين بن إدريس الهروي، وزكريا بن يحيى الساجي، وعبدالله بن أحمد الأهوازي عبدان، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وعبدالله بن أخي أبي زرعة، وعبدالله بن محمد بن يعقوب، وعبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي، وعلي بن الحسن بن العبد الأنصاري أحد رواة (السنن)، وعلي بن عبدالصمد، وعيسى

ابن سليمان البكري، والفضل بن العباس بن أبي الشوارب، وأبو بشر الدولابي الحافظ، وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي (السنن)، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المتوثي البصري راوي كتاب (القدر) له، ومحمد بن بكر بن داسة التمار من رواة (السنن)، ومحمد بن جعفر بن الفريابي، ومحمد بن خلف بن المرزبان، ومحمد بن رجاء البصري، وأبو سالم محمد بن سعيد الأدمي، وأبو بكر محمد بن عبدالعزيز الهاشمي المكي، وأبو أسامة محمد بن عبدالملك الرواس راوي (السنن) بفواتات، وأبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجُرِّي الحافظ، ومحمد بن مخلد العطار الخضيب، ومحمد بن المنذر شكر، ومحمد بن يحيى بن مرداس السلمي، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. وقد روى النسائي في (سننه) مواضع يقول: حدثنا أبو داود.

وقد روى النسائي في كتاب (الكنى)، عن سليمان بن الأشعث، ولم يكنِّه، وذكر الحافظ ابن عساكر في (النبل) أن النسائي يروي عن أبي داود السجستاني.

● **ثناء العلماء عليه:**

قال ابن خلكان في (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) ٢/٤٠٤: «أبو داود السجستاني...أحد حُفَّاظ الحديث وعلمه وعلله، وكان في الدرجة العالية من النسك والصلاح، طوف البلاد، وكتب عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزريين».

قال الخلال: وكان إبراهيم الأصبهاني بن أورمة، وأبو بكر بن صدقة يرفعون من قدره، ويذكرونه بما لا يذكرون أحدًا في زمانه مثله.

وقال أحمد بن محمد بن ياسين: كان أبو داود أحد حفَّاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله، وسنده في أعلى درجة النسك، والعفاف، والصلاح، والورع، وهو من فرسان الحديث.

وقال الحافظ موسى بن هارون: خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة.

وقال علان بن عبدالصمد: سمعتُ أبا داود، وكان من فرسان الحديث.

قال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، جمع وصنف وذبَّ عن السنن.

قال الحافظ أبو عبدالله بن منده: الذين خرَّجوا وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، ثم أبو داود، والنسائي.

وقال أبو عبدالله الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

قال القاضي الخليل بن أحمد السجزي: سمعت أحمد بن محمد بن الليث قاضي بلدنا يقول: جاء سهل بن عبدالله التستري إلى أبي داود السجستاني، فقيل: يا أبا داود، هذا سهل بن عبدالله

جاءك زائرًا ـ فرحب به، وأجلسه، فقال سهل: يا أبا داود، لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول: قد قضيتها مع الإمكان، قال: نعم، قال: أخرج إلي لسانك الذي تحدث به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أقبله، فأخرج إليه لسانه فقبّله(١).

وقال موسى بن هارون: ما رأيت أفضل من أبي داود.

وكان يعرف للعلماء قدرهم؛ **قال الحاكم:** وأخبرنا أبو حاتم بن حبان: سمعت ابن أبي داود، سمعت أبي يقول: أدركت من أهل الحديث من أدركت، لم يكن فيهم أحفظ للحديث، ولا أكثر جمعًا له من ابن معين، ولا أورع ولا أعرف بفقه الحديث من أحمد، وأعلمهم بعلله عليُّ بن المديني، ورأيت إسحاق ـ على حفظه ومعرفته ـ يقدم أحمد بن حنبل، ويعترف له.

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، وسمع أحمد بن حنبل منه حديثًا واحدًا، كان أبو داود يذكره.

قال محمد بن مخلد: كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولما صنَّف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه، وأقرَّ له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه.

وذكره الحافظ ابنُ حجر في التقريب فقال: ثقةٌ حافظٌ، مصنف السنن وغيرها، من كبار العلماء.

● **ورعه وزهده:**

قال الخطابي: حدَّثني عبدالله بن محمد المسكي، حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ قال: كنت مع أبي داود ببغداد، فصلينا المغرب، فجاءه الأمير أبو أحمد الموفق ـ يعني ولي العهد ـ

---

(١) عرض سؤال للشيخ عبدالمحسن العباد أثناء شرحه لسنن أبي داود:

السؤال: استغل بعض الصوفية المعاصرين قصة الذي طلب من أبي داود أن يخرج له لسانه ليقبله على جواز التقبيل المعروف لديهم مما هو مخالف للشرع، فنرجو منكم توضيح المسألة؟

الجواب: التقبيل الذي يقوم به بعض الناس، والذي فيه ذل من المقبِّل واغترارًا من المقبَّل ليس هو منهج السلف وطريقتهم، بعض العلماء قد يتواضع، ويبتعد عن أن يغتر، وهذا مطلوب منه، وقصة الذي قال: أخرج لسانك، إنما فعل ذلك مع إمامٍ لسانه مشتغل بأحاديث الرسول ﷺ، وأما الصوفية فبماذا اشتغلوا؟ ما اشتغلوا إلا بالبدع والخرافات، فعلى أي أساس يقاس هذا بهذا؟ فهذا مُحَدِّث، ولسانه مشتغل بحديث الرسول ﷺ، ولسانه طري بالصلاة على الرسول ﷺ، فهذا فيه بيان عظم قدر اللسان الذي حصل منه هذا، وأما الصوفية فماذا حصل لهم مما يدعو إلى تعظيمهم؟ أهو كونهم يأتون بالبدع، وألسنتهم لا تشتغل إلا بالبدع؟ فرق بين هذا وهذا، ولا يلحق هذا بهذا.ا.هـ.

فدخل، ثم أقبل عليه أبو داود، فقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ قال: خلال ثلاث، قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا؛ ليرحل إليك طلبة العلم، فتعمر بك، فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس؛ لما جرى عليها من محنة الزنج، فقال: هذه واحدة، قال: وتروي لأولادي (السنن)، قال: نعم، هات الثالثة، قال: وتفرد لهم مجلسًا؛ فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، قال: أما هذه فلا سبيل إليها؛ لأن الناس في العلم سواء.

وكان لأبي داود كُمٌّ واسع وكُمٌّ ضيق، فقيل له: يرحمك اللَّه ما هذا؟ فقال: الواسع للكتب والآخر لا نحتاج إليه. **وكان يقول:** الشهوة الخفية حب الرياسة، وكان في أيام حداثته وطلب الحديث جلس في مجلس بعض الرواة يكتب، فدنا رجل إلى محبرته وقال له: أستمد من هذه المحبرة، فالتفت إليه وقال: أما علمتَ أنَّ من شرع في مال أخيه بالاستئذان فقد استوجب بالحشمة الحرمان؟! فسمي ذلك اليوم حكيمًا.

وكان من العلماء العاملين حتى أنَّ بعض الأئمة قال: كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودلِّه وسمته، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بعبداللَّه بن مسعود، وقال علقمة: كان ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه ودلِّه.

● منزلة سنن ابي داود واقوال الأئمة فيه:

كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك، وهو من نُجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقاق المسائل في الفروع والأصول.

قال الخطابي في معالم السنن: واعلموا ـ رحمكم اللَّه ـ أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة، فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فكلٌّ فيه وَرد، ومنه شَرب، وعليه مُعوَّل أهل العراق، وأهل مصر، وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض.

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوها، فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظ وأدبًا، فأما السنن المحضة، فلم يقصد أحد جمعها واستيفاءها، على حسب ما اتفق لأبي داود، كذلك حلَّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب، فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرحل.

قال ابن الأعرابي: لو أن رجلًا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم. قال الخطابي: وهذا كما قال لا شك فيه، فقد جمع في كتابه هذا من

الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه، ما لم يعلم متقدمًا سبقه إليه، ولا متأخرًا لحقه فيه.

قال النووي في القطعة التي كتبها من شرح سنن أبي داود: ينبغي للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بتهذيبه.

قال الحاكم: سمعت الزبير بن عبدالله بن موسى، سمعت محمد بن مخلد يقول: كان أبو داود يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، ولما صنف كتاب (السنن) وقرأه على الناس، صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف، يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه.

قال صاحب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:٢/٤٠٤): «جمع كتاب (السنن) قديمًا، وعرضه على الإمام أحمد بن حنبل ﷺ، فاستجاده واستحسنه، وعدَّه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في (طبقات الفقهاء) من جملة أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وقال أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني، وإبراهيم الحربي: لما صنَّف أبو داود كتاب (السنن) أُلين لأبي داود الحديثُ، كما أُلين لداود، عليه السلام، الحديدُ».

وقال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب (السنن) -، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مئة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث: أحدها: قوله ﷺ: «**الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، الثاني: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**»، والثالث: قوله: «**لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَرْضَى لِأَخِيهِ مَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ**»، والرابع: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ..**» الحديث.

وقال فيه الذهبي في سِيَر أعلام النبلاء: إنه كان مع تبحُّره في الحديث فقيهًا، وكتابه السنن يدل على فقهه وعلى مكانته في الفقه، يعني: كونه يأتي بالأبواب والتراجم، ثم يُورِد أحاديث للاستدلال على تلك التراجم، فذلك من فقهه واستنباطه.

وكما ذكروا أنَّ فقه البخاري في تراجمه، فكلام الذهبي - رحمة الله عليه - يشير إلى أن السنن بما فيه من أبواب كثيرة وأحاديث منتقاة، وعناية بأحاديث الأحكام دال على فقه أبي داود بالإضافة إلى روايته، فهو بذلك عالم رواية من حيث ذكر الأحاديث بأسانيدها ومتونها، وعالم دراية من حيث الاستنباط من الأحاديث، وبذكر التراجم التي يضعها ثم يأتي بالأحاديث التي تدل عليها.

وكذلك أثنى على كتابه هو نفسه، وبيَّن منزلته؛ لأنه تَعِبَ فيه وعرف منزلته ومقداره، فمن أجل ذلك قال ما قال عنه من المدح والثناء الذي ذكره في رسالته لأهل مكة، وكذلك أثنى عليه أهل العلم

وبيَّنُوا منزلته، وعظيم قدره.

قال الحافظ زكريا الساجي: كتاب اللّه أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام.

وأنشد الحافظ أبو طاهر السلفي ـ رحمه اللّه تعالى ـ نظمًا:

لَانَ الْحَدِيثُ وَعِلْمُهُ بِكَمَالِهِ ... لِإِمَامِ أَهْلِهِ أَبِي دَاوُدَ

مِثْلُ الَّذِي لَانَ الْحَدِيدُ وَسَبْكُهُ ... لِنَبِيِّ أَهْلِ زَمَانِهِ دَاوُدَ

وله في مدحه نظمٌ:

أَوْلَى كِتَابٍ لِذِي فِقْهٍ وَذِي نَظَرِ ... وَمَنْ يَكُونُ مِنَ الْأَوْزَارِ فِي وَزَرِ

مَا قَدْ تَوَلَّى أَبُو دَاوُدَ مُحْتَسِبًا ... تَأْلِيفَهُ فَأَتَى كَالضَّوْءِ فِي الْقَمَرِ

لَا يَسْتَطِيعُ عَلَيْهِ الطَّعْنَ مُبْتَدِعٌ ... وَلَوْ تَقَطَّعَ مِنْ ضِغْنٍ وَمِنْ ضَجَرِ

فَلَيْسَ يُوجَدُ فِي الدُّنْيَا أَصَحُّ وَلَا ... أَقْوَى مِنَ السُّنَّةِ الْغَرَّاءِ وَالْأَثَرِ

وَكُلُّ مَا فِيهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ وَمِنْ ... قَوْلِ الصَّحَابَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْبَصَرِ

يَرْوِيهِ عَنْ ثِقَةٍ عَنْ مِثْلِهِ ثِقَةٌ ... عَنْ مِثْلِهِ ثِقَةٍ كَالْأَنْجُمِ الزُّهُرِ

وَكَانَ فِي نَفْسِهِ فِيمَا أَحُقُّ وَلَا ... أَشُكُّ فِيهِ إِمَامًا عَالِي الْخَطَرِ

يَدْرِي الصَّحِيحَ مِنَ الْآثَارِ يَحْفَظُهُ ... وَمَنْ رَوَى ذَاكَ مِنْ أُنْثَى وَمِنْ ذَكَرِ

مُحَقِّقًا صَادِقًا فِيمَا يَجِيءُ بِهِ ... قَدْ شَاعَ فِي الْبَدْوِ عَنْهُ ذَا وَفِي الْحَضَرِ

وَالصِّدْقُ لِلْمَرْءِ فِي الدَّارَيْنِ مَنْقَبَةٌ ... مَا فَوْقَهَا أَبَدًا فَخْرٌ لِمُفْتَخِرِ

وقال ابن الأعرابي: إنْ حصل لأحد علم كتاب اللّه وسنن أبي داود يكفيه ذلك في مقدمات الدين، ولهذا مثلوا في كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد في علم الحديث سنن أبي داود، وهو لما جمع كتاب السنن قديمًا عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

● مؤلفاته:

ترك لنا الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ تراثًا حافلًا، بعضها طبع، وبعضها لم يطبع، ينمُّ ذلك عن علمه وفضله.

ـ ومن هذا التراث:

١ ـ كتاب السنن: وهو ثالث الكتب الستة في الحديث؛ وقلَّما تخلو مكتبة خطية منه.

٢ ـ المسائل التي خالف عليها الإمام أحمد بن حنبل: وهذا الكتاب رواية أبي داود، وقد طبع.

٣ ـ إجابته على سؤالات الآجُرِّي، طبع.

٤ ـ رسالة في وصف تأليفه لكتاب السنن: طبع بتحقيق محمد زاهد الكوثري القاهرة (١٣٦٩هـ).

٥ ـ الزهد.

٦ ـ تسمية إخوة الذين روي عنهم الحديث.

٧ ـ كتاب المراسيل: طبع في القاهرة (١٣١٠ هـ)، وفي بيروت دار القلم (١٤٠٦ هـ) مع ذكر الأسانيد، وفي دار المعرفة (١٤٠٦ هـ).

٨ ـ كتاب في الرجال: مخطوط في الظاهرية.

٩ ـ كتاب القدر.

١٠ ـ كتاب الناسخ: ذكره الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (٢٠٩/١٣)، وابن حجر في (التهذيب) (١٧٠/٤).

١١ ـ مسند مالك: ذكره ابن حجر في (التهذيب) (١٧٠/٤).

١٢ ـ كتاب أصحاب الشعبي: ذكره في السؤالات (ص/١٨١).

ـ رواة كتاب السنن لأبي داود عنه:

قال في (كشف الظنون) بعد أن عدد شروح سنن أبي داود: (قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة، يوجد في بعضها ما ليس في الأخرى).

وقال الجلال السيوطي في (التدريب شرح التقريب للنووي) (١٧٠/١): (عدة أحاديث كتاب أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وهو روايات أتمها رواية أبي بكر بن داسة والمتصلة الآن بالسماع رواية أبي علي اللؤلؤي).

وقال الشاه عبدالعزيز الدهلوي: رواية اللؤلؤي مشهورة في المشرق، ورواية ابن داسة مروجة في المغرب، وأحدهما يقارب الآخر، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان بخلاف رواية ابن الأعرابي فإنَّ نقصانها بيِّنٌ بالنسبة إلى هاتين النسختين. ا هـ.

● وفاته:

وبعد أن قضى هذا الإمام العطيم قرابة السبعين عامًا بحثًا؛ وحفظًا وتدوينًا وإلقاءً وعلمًا وعملًا، وترك لنا تراثًا حافلًا في علم الشريعة، جرى عليه ما جرى على سائر الخلق، فأتته منيته ولقي ربه، لكن بقيت ذكراه العطرة، وآثاره الخالده، فالعلماء باقون ما بقي الدهر، وحسناتهم جارية لهم بكل نظرة وكلمة في كتبهم.

قال أبو عبيد الآجُرِّي: مات رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الجمعة لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين وصلى عليه عباس بن عبدالواحد الهاشمي، وكذلك قال غير واحد في تاريخ وفاته، وكانت بالبصرة.

يرحم اللَّه أبا داود، وجمعنا به، وكل المؤمنين في جوار أُنسه ودار كرامته.

منهج أبي داود في كتابه من خلال رسالته إلى أهل مكة المكرمة

إن أفضل مَنْ يتكلَّم على مصنَّف ـ ولا شك ـ هو صاحب هذا المصنف، ولذا فقد رأيت أنه من الأفضل أن نترك الإمام أبا داود يتحدث عن كتابه (السنن) وذلك من خلال رسالته التي كتبها إلى أهل مكة، يسألوه عن الأحاديث التي أوردها في كتابه، وهاكم نص الرسالة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي، أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبدالباقي بن أحمد بن سلمان المعروف بابن البطي إجازة إن لم أكن سمعته منه قال: أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه، وأنا حاضرٌ أسمع، قيل له: أقرأت على أبي عبداللّه محمد بن علي بن عبداللّه الصوري الحافظ؟ قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُميْع الغساني بصيدا ـ فأقرَّ به ـ قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى ابن القاسم بن عون بن عبداللّه بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي بمكة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السجستاني، وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابًا لهم، فأملى علينا:

سلامٌ عليكم، فإني أحمدُ إليكم اللّه الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ كُلَّما ذكر.

أما بعد: عافانا اللّهُ وإياكم عافيةً لا مكروه معها، ولا عقاب بعدها، فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب (السنن): أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟ووقفت على جميع ما ذكرتم.

فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسنادًا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث*[1].

ولم أكتب في الباب إلا حديثًا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح؛ فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته*.

وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام فيه[2]، وربما تكون فيه

---

(١) **تنبيه:** هذه العلامة (*) التي وضعناها في المتن يدل كل منها على فقرة مستقلة يأتي اختصارها بعد ذكر نص الرسالة.
أما الأرقام المدرجة في المتن فهي أماكن الهوامش في بيان مقصود العبارة، وهي من كلام الشيخ عبدالمحسن عباد في تعليقه على شرح العيني لسنن أبي داود.

(٢) أخبر أنه إذا أورد طرقًا في بعض الأحيان فإنما ذلك لشيء جديد زائد، وهو وجود ألفاظ في تلك الطرق التي أتى بها زائدة على الحديث أو الحديثين، فأتى بها من أجل هذه الزيادة؛ لأن زيادة الثقة إذا جاءت، فإنها بمثابة الحديث المستقل.

كلمة زيادة على الأحاديث*.

وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته[١] لذلك *.

وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره - رضوان الله عليهم -، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة*.

وليس في كتاب (السنن) الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء*.

وإذا كان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكر[٢]، وليس على نحوه في الباب غيره*.

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير، وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل، وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح، وكذلك من مصنَّفات حمَّاد بن سلمة، وعبدالرزاق، وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم - أعني مصنفات مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبدالرزاق*: وقد ألفته نسقًا[٣] على ما وقع

(١) وهذا فيه أن أبا داود يختصر الأحاديث، وأنه عندما يُورِد الحديث بالترجمة لا يعني أنَّ هذا هو الحديث بتمامه دون أن يكون قد دخله اختصار، بل أشار إلى أنه اختصر بعض الأحاديث ولم يوردها بتمامها وكمالها، وهذه طريقة البخاري وطريقة النسائي، تجدهم يقطعون الحديث، ويأتون بالجمل منه في الأماكن التي يستدلون بها على تلك التراجم التي يوردونها؛ لأنهم أرادوا من وراء ذلك أن تكون الكتب رواية ودراية تشتمل على الأسانيد والمتون، وتشتمل على الفقه، وقد ذكر سبب اختصاره للحديث حيث قال: إنه لو أورده بكماله قد لا يتنبه بعض من سمعه إلى محل الشاهد؛ لأنه إذا كان الحديث مثلًا صفحة كاملة ومحل الشاهد منه كلمتان أو ثلاث قد يمر عليه كله فلا يتنبه إلى محل الشاهد، فهو يريد أن يأتي إلى محل الشاهد رأسًا فيختصر الحديث ويورد محل الشاهد.

(٢) إذا كان الحديث منكرًا ذكره وذكر أنه منكر، ولكن ليس في الباب على نحوه غيره، أي: فإنما ذكره لأنه هو الموجود في الموضوع، ولو كان يوجد حديث صحيح أو غير منكر لأتى به، لكنه لمادمة فتح الباري في ترجمة أبي بردة بن أبي موسى أو في ترجمة بريد بن أبي بردة عن الإمام أحمد: أنه يطلق المناكير على الغرائب، فهذا اصطلاح لبعض العلماء.

(٣) وهذا فيه بيان معرفة قدر هذا الكتاب وعظيم منزلته عند مؤلفه، وليس مقصود أبي داود وغيره ممن يثني على مؤلفه التبجح والغرور، وإنما المقصود من ذلك النصح للمسلمين، وحرصه على أن يستفيدوا من هذا الكتاب الذي أفنى كثيرًا من عمره في جمعه وترتيبه وتنظيمه وتأليفه، فالمقصود من ذلك النصح وبعث الهمم والترغيب والتشويق إلى الكتاب، والعناية به ودراسته والاستفادة منه، فهذا هو المقصود من هذا الثناء على كتابه. =

عندي، فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق[1] لأنه يكبر على المتعلم.

ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيري*، وكان الحسن بن عليٍّ الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أنَّ ابن المبارك قال: السنن عن النبي ﷺ نحو تسعمائة حديث فقيل له: إنَّ أبا يوسف قال: هي ألف ومائة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة.

وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده*.

وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر*.

وهو كتاب لا ترد عليك سُنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا*.

ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ولا يضر رجلًا أن لا يكتب من العلم ـ بعد ما يكتب هذه الكتب ـ شيئًا، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه، حينئذٍ يعلم مقداره*.

وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها، ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب[2] من رأي أصحاب النبي ﷺ.

= وهذا يفيد أن كتابه جامع، وأنه استوعب واستقصى، وقد عرفنا فيما مضى أنه كان يترك الطرق المتعددة التي هي موجودة فيما يورده حتى لا يكبر حجم الكتاب.

(١) أي: ما استوعبت طرق الأحاديث لا من حيث الصحابة ولا من دون الصحابة؛ فإنَّ الحديث ـ كما هو معلوم ـ قد يبلغ إلى حد التواتر وهو يورده من طريق واحد أو من طريقين؛ لأنه ما أراد الاستيعاب، مثل حديث: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي» رواه أبو داود من بعض الطرق عن بعض الصحابة، وجاء عن عدد كبير من الصحابة ليسوا عند أبي داود، لأنه ما أراد استيعاب وجمع الطرق؛ لأنه يكبر بذلك حجم الكتاب.

(٢) ويعني بذلك: الكتب التي اشتمل عليها الكتاب؛ لأن كتابه اشتمل على خمسة وثلاثين كتابًا، فإذا جاء ذكر الكتب في بعض الأحيان، فمعناه الكتب التي في داخل الكتاب، وهي كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة... وهكذا؛ لأنه مبني على كتب، والكتب يندرج تحتها أبوابًا كثيرةً. وهو هنا يقول: إنه مع هذه العناية بحديث رسول الله ﷺ، واستيعاب هذا الكتاب وشموله لأحاديث الرسول ﷺ، يعجبني أيضًا أن يطلع الرجل على آراء أصحاب رسول الله ﷺ وعلى أقوالهم؛ ولهذا فإن العلم الشرعي عند العلماء هو قال الله وقال رسوله وقال الصحابة؛ لأن الصحابة ﷺ هم خير الناس، وهم أعلم الناس، وهم أعلم من غيرهم وأدرى؛ لأنهم الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا معاني النصوص وتلقوها من رسول الله ﷺ، وهم أعلم من غيرهم وأدرى من غيرهم؛ ولهذا يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في النونية: =

ويكتب أيضًا مثل (جامع سفيان الثوري) فإنه أحسن ما وضع الناس في الجوامع».

والأحاديث التي وضعتُها في كتاب (السنن) أكثرها مشاهير(١): وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب، وجدت من يطعنُ فيه، ولا يحتجُّ بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًّا(٢).

= **الْعِلْمُ قَالَ اللهُ قَالَ رَسُولُهُ قَالَ الصَّحَابَةُ هُمْ أُولُو الْعِرْفَانِ**

فبعدما ذكر كلام الرسول ﷺ في كتابه، أرشد إلى أنه ينبغي أن يحرص على كلام الصحابة، وأن يعتنى بكلامهم، ويرجع إليه، وهذا فيه الإشارة إلى منزلة الصحابة ﷺ، ومنزلة كلامهم تابعة لمنزلتهم ﷺ.

(١) ذكر أنَّ الأحاديث التي في كتابه أحاديث مشهورة عند أهل العلم، وليست غريبة لا يقف عليها أحد، ولا يعني هذا أنَّ الغريب لا يعول عليه، فإن من الغريب ـ وهو ما جاء من طريق واحد ـ ما هو حجة عند العلماء، وهو موجود في الصحيحين وفي غير الصحيحين، ومن ذلك أول حديث في صحيح البخاري، وكذلك آخر حديث فيه، ففاتحة كتاب البخاري وخاتمته حديثان غريبان ما جاء كل واحد إلا من طريق واحد، لكنهم ثقات يُعوَّل على تفُّردهم، فأوله حديث «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، وهو حجة عند العلماء، وأصل من الأصول في الدين، ولهذا يقول بعض العلماء: الأحاديث التي يدور عليها الدين أربعة، ومنها: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»؛ لأن ما يتعلق بالقلوب والنيات يدل عليه هذا الحديث: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»، وآخر حديث في صحيح البخاري حديث أبي هريرة: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**» فهذا حديث غريب ما جاء إلا من طريق أبي هريرة يرويه عنه أبو زرعة بن جرير ويرويه عنه آخر وهكذا، وهو مشهور من حيث الثبوت، لكن ليس له طرق كثيرة، والعلماء يقولون: إن الآحاد تنقسم إلى: مشهور وعزيز وغريب، فالمشهور: ما جاء من أكثر من طريقين ولم يبلغ حد التواتر. والعزيز: ما جاء من طريقين. والغريب: ما جاء من طريق واحد.

(٢) إذا كان الحديث الغريب في رجاله من لا يحتمل تفرده فإنه لا يفيد شيئًا، وكذلك إذا جاء شاذًّا، وذلك بأن يأتي من طريق واحدة مخالفة للطرق الأخرى الصحيحة، فهو صحيح لولم يخالف، لكن الإشكال جاءه من المخالفة للثقات حيث لا يمكن الجمع، ولا يمكن النسخ، ولا يمكن الترجيح، أما إذا أمكن أن يجمع بين الأحاديث، وأن يحمل هذا على شيء وهذا على شيء، فإعمال النصوص أولى من إهمال شيء منها، ولكن إذا لم يمكن إلا أن يرجح بعضها على بعض؛ لأن الراوي روى شيئًا خالف فيه الثقات فيصار إلى الترجيح، وذلك مثل الحديث الذي في صحيح مسلم في قصة صلاة الكسوف: أن الرسول ﷺ صلَّاها بثلاث ركوعات. جاء عن الثقات عند البخاري وغيره: أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجودان، وليس فيها أكثر من سجودين، لكن جاء في بعض الروايات في مسلم ثلاثة ركوعات، والقصة واحدة كلها تتحدث عن موت إبراهيم وصلاة الرسول ﷺ يوم مات إبراهيم صلاة الكسوف، فلا يمكن أن يجمع بينها ولا يقال =

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون[١] الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عُرف وإلا فدعْه».

وإنَّ من الأحاديث في كتابي (السنن) ما ليس بمتصل[٢]، وهو: مرسل ومدلَّس[٣]»، وهو إذا لم

= بالنسخ؛ لأن القصة واحدة، ولم يبق إلا الترجيح، وهو أن ترجح رواية الثقات على رواية الثقة الذي خالف الثقات. ولهذا عندما يعرفون الحديث الصحيح، يقولون: ما روي بنقل عدد تام الضبط، متصل السند، غير معلل شاذ. فليس مجرد ثقة الرجال واتصال الإسناد كافيًا، بل لابد مع ذلك أن يسلم من الشذوذ والعلة، والشذوذ هو مخالفة الثقة للثقات. بعض العلماء قال: من شرط الصحيح: أن يكون له طريقان فأكثر. ولكن هذا رده أكثر العلماء وأنكروه على من قاله؛ لوجود أحاديث معتبرة وصحيحة جاءت من طريق واحد. هنا إضافة الشذوذ إلى الغرابة، لكن الشذوذ إذا كان سببه الغرابة فلا إشكال في الحديث؛ لأن مخالفة الثقة للثقات إنما ترد بها رواية الثقة حيث لا يمكن الجمع بين رواية الثقات، ولا معرفة الناسخ والمنسوخ. فإذا كانت القضية ليس فيها إلا الترجيح؛ فإن الحديث يكون شاذًّا ولو كان إسناده صحيحًا، ولا يعول على ذلك الشاذ بل يعول على المحفوظ الذي هو في مقابلة الشاذ.

(١) يعني: الذي لا يعرف إلا من طريق واحد، ويفضلون الذي جاء من طرق متعددة؛ لأن الحديث إذا تعددت طرقه كان ذلك أقرب إلى سلامته من أن يكون فيه وهن أو خطأ.

(٢) ما ليس بمتصل هو المرسل والمدلس؛ لأن المدلس على حسب الظاهر ليس بمتصل؛ لأن الراوي إذا كان معروفًا بالتدليس فمعناه: أنه يمكن أن تكون هناك واسطة، والمرسل فيه سقوط إن كان في أعلى الإسناد، وهو المشهور عند المحدثين، أنه قول التابعي قال رسول الله ﷺ كذا. وهذا فيه سقوط بلا شك؛ لأنَّ التابعي ما أدرك الرسول ﷺ، والساقط يحتمل أن يكون صحابيًا، ويحتمل أن يكون تابعيًا كما تقدم. فالمدلس والمرسل يذكرهما العلماء؛ لأنه يمكن أن يتقوى بعضهما ببعض، فيمكن أن يتقوى المرسل بالمرسل، والمدلس بالمدلس، والمدلس بالمرسل؛ ما دام أنها في موضوع واحد وتعددت الطرق، فإنَّ الأحاديث التي يتوقف فيها إذا انضمَّ بعضها إلى بعض جبر بعضها بعضًا، وانتقل إلى أن يكون من قبيل الحسن لغيره. قوله: (وهو إذا لم توجد الصِّحاح عند عامة أهل العلم على معنى أنه متصل). يعني: أن المدلس أو المرسل يذكره هو ويذكره غيره عندما لا يوجد غيره من الأحاديث المتصلة الصحيحة؛ لأن هذا هو الذي وجد، مثلما قال فيما مضى بالنسبة للمنكر.

(٣) الفرق بين المرسل والمدلس:

ذكر أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ بأن كتابه مشتمل على المرسل والمدلس، وقد سبق ذكر أنَّ المرسل عند العلماء يطلق إطلاقين: إطلاقًا خاصًا وإطلاقًا عامًا. والإطلاق الخاص: هو قول التابعي قال رسول الله ﷺ كذا، وهذا هو المشهور عند المحدثين. ويطلق إطلاقًا أعم منه: وهو رواية الراوي عن شخص لم يدرك عصره، أو أدرك عصره ولم يسمع منه. وروايته عمن لم يدرك عصره يسمونه المرسل الجلي لأنه واضح، فإن كان عاصر ذلك الشخص الذي أضاف إليه الحديث ولكنه لم يلقه؛ فإن هذا يسمونه =

توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم، وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث، وأما أبو إسحاق عن الحارث، عن عليٍّ، فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس فيها مسندٌ واحد، وأما ما في كتاب (السنن) من هذا النحو فقليل، ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب (السنن) إلا حديث واحد، فإنما كتبته بأخره.

وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه، إذا كان يخفى ذلك علي فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه، وربما كتبته وبينته، وربما لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذه؛ لأنه ضرر على العامة[1] أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنَّ عِلْم

= المرسل الخفي؛ لأنه لا يتفطن له، إذ مع المعاصرة يظن اللقاء.

والمدلس: هو رواية التلميذ عن شيخه ما لم يسمعه منه بلفظ موهم للسماع كعن أو قال، والرواية بهذه الطريقة تسمى تدليسًا؛ لأن فيها إيهامًا بالاتصال، والواقع أنه لا اتصال. ولهذا يقولون في الحديث إذا جاء من طريق فيها صيغة تحتمل التدليس كـ: (عن أو قال): يرتفع التدليس إذا صرح التلميذ عن شيخه بالتحديث في موضع آخر بأن قال: حدثني، أو قال: أخبرني، أو قال: سمعت فلانًا. والمدلس يذكره بعض المحدثين في أسانيدهم حيث لا يوجد غيره، وقد يصلي إلى شخص بإسناد فيه تدليس، ثم يصل إلى شخص آخر بإسناد عند محدث آخر فيه التصريح بالسماع أو التحديث، وعند ذلك لا يضر التدليس في بعض الطرق؛ لأنه لزوال الاحتمال بوجوده من طريق آخر تقوي المرسل والمدلس بغيره

(١) معناه: أنه ربما يتوقف عن ذكر كل شيء فيه إشكال؛ لأنه قد يؤثر على الذين لا يفقهون ولا يفهمون، ولا يعرفون عيوب الحديث. ومن الأشياء التي كانوا يتركونها؛ لأن فيها إشكالًا على الناس: أنهم لا يحدثون بكل حديث في كل مناسبة وفي كل مجال؛ لأنَّ بعض العامة يقصر فهمهم عن مثل ذلك، مثلما جاء في حديث معاذ بن جبل ﷺ الذي فيه: (يَا مُعَاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ؟) ثم بين له ذلك فقال معاذ ﷺ: (أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا)؛ لأن بعض الناس إذا حدث بحديث فيه ترغيب بشيء، أو فيه ذكر سعة جود الله وفضله وإحسانه قد يجره ذلك إلى التساهل، فلا يحدث بالأحاديث في كل مكان أو كل مجال إذا كان يترتب على ذلك ضرر. ولهذا ما حدث به معاذ ﷺ إلا عند موته تأثمًا، يعني: خشية أن يلحقه إثم إذا لم يحدث بحديث سمعه من رسول الله ﷺ. ولهذا ذكر قول الرسول ﷺ: (لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا). وكذلك ما جاء في بعض الأحاديث: أن الرسول ﷺ ذهب إلى حائط وافتقده أصحابه وخشوا أن يكون حصل له مكروه، فذهبوا يبحثون عنه، وكان الذي سبق إليه أبو هريرة ﷺ، فلقيه وأخبره أن الناس انزعجوا، وأنهم لا يعرفون ماذا حصل له، فأمره بأن يرجع وأن يبشر من لقي بالجنة، فلقيه عمر وطعن في صدره، وقال: اسكت، فرجع إلى رسول الله ﷺ وأخبره وقال لعمر : لماذا فعلت هكذا؟ قال: خلهم يعملون، فقال الرسول: خلهم؛ لأن بعض الناس يعتمد على الأحاديث التي فيها ترغيب، وهذا هو الذي بنى عليه المرجئة عقيدتهم الفاسدة حيث قالوا: (لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا =

العامة يقصر عن مثل هذا.

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءًا مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل*:

وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل، منها: ما لا يصح، ومنها: ما هو مسند عن غيره، وهو متصل صحيح.

ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قرابة أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل.

فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ، فربما يجيء حديث من طريق، وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبتُ اللفظة التي تكون لها معان كثيرة، وممن عرفت نقل من جميع هذه الكتب. فربما يجيء الإسناد فيُعلم من حديث غيره أنه غير متصل، ولا يتبينه السامع إلا بأن يعلم الأحاديث، وتكون له فيه معرفة فيقف عليه، مثل ما يروى عن ابن جُريج قال: أُخْبِرتُ عن الزهري، ويرويه البرساني عن ابن جريج، عن الزهري، فالذي يسمع يظن أنه متصل، ولا يصح بتة، فإنما تركناه لذلك هذا؛ لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح، وهو حديث معلول، ومثل هذا كثير.

والذي لا يعلم يقول: قد تركنا حديثًا صحيحًا من هذا وجاء بحديث معلول*.

وإنما لم أصنف في كتاب (السنن) إلا الأحكام[1]، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال

= ينفع مع الكفر طاعة)، فعولوا على أحاديث الوعد وأغفلوا أحاديث الوعيد، وعكسهم الخوارج الذين عولوا على أحاديث الوعيد وأغفلوا أحاديث الوعد، وأهل السنة والجماعة أعملوا أحاديث الوعد وأحاديث الوعيد، فأخذوا بهذا وبهذا. فهم لا يعولون على أحاديث الوعد ويقعون في المعاصي، ولا يغفلون أحاديث الوعيد ويعتبرون من أتى كبيرة أنه كفر أو ارتد أو خرج من الإسلام، بل يعتبرون من حصل له ذلك مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته، ولا يعطونه الإيمان المطلق، ولا يسلبونه مطلق الإيمان، فهم متوسطون بين طرفي الإفراط والتفريط، ومن الأشياء التي كانوا لا يحدثون بها ما لا يفهمه السامع أو لا يعقله، وقد جاء: (حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟!) فكون الإنسان يُحدِّث بشيء لا يعقله ولا يطيقه فهمه قد يترتب عليه مضرة.

(١) أخبر أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ بأن كتابه اعتنى بأحاديث الأحكام، ولم يجعل فيه شيئًا من الزهد والفضائل، وإنما أراد أن يكون كتاب أحكام، وله في الزهد كتاب مستقل ومؤلفات أخرى، ولكنه أراد أن يكون هذا الكتاب كتاب أحكام، ولهذا يعتبر كتاب أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ من الأصول التي يعول عليها في الأحكام، بخلاف بعض العلماء الذين يدخلون في مؤلفاتهم الزهد والرقائق وما إلى ذلك، فهو يقول: إنه ما أراد أن يكون كتابه في الزهد والفضائل، وإنما أراد أن تكون عنايته بالأحكام التي يعول عليها الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، وكذلك في عقائدهم؛ لأنه ذكر في كتابه كتاب السنة الذي اشتمل على أحاديث كثيرة كلها في العقيدة.

وغيرها. فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلَّم تسليمًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل. ويتبين من تلك الرسالة أن منهجه في كتابه السنن يختصر في الآتي:

(١) اختياره أحد الحديثين الصحيحين لقدم حفظ صاحبه.

(٢) قلة أحاديث الأبواب.

(٣) إعادة الحديث.

(٤) اختصار الحديث.

(٥) المرسل والاحتجاج به.

(٦) ليس في الكتاب حديث عن متروك.

(٧) يبين المنكر.

(٨) موازنة بينه وبين كتب: ابن المبارك ووكيع ومالك وحماد.

(٩) جمعه السنن.

(١٠) يبين ما فيه وهن شديد.

(١١) المسكوت عنه صالح.

(١٢) استقصاؤه.

(١٣) قيمته ومقداره.

(١٤) أحاديث كتابه أصول المسائل الفقهية.

(١٥) أحاديث السنن مشاهير ولا يحتج بالغريب.

(١٦) قد يوجد المرسل والمدلس عند عدم وجود الصحاح.

(١٧) عدد أجزائها.

(١٨) حكم المراسيل.

(١٩) عدد أحاديث كتابه.

(٢٠) منهجه في الاختيار.

(٢١) اقتصاره على الأحكام.

● **ما سكت عنه أبو داود في كتابه السنن:**

قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: (وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح).

قال السيوطي في تدريب الراوي: فعلى ما نقل عن أبي داود يحتمل أن يريد بقوله صالح الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف أيضًا لكن ذكر ابن كثير أنه روى عنه، وما سكت عنه فهو حسن، فإن صحَّ ذلك فلا إشكال.

قال ابن داسة: سمعت أبا داود يقول: ذكرتُ في (السنن) الصحيح وما يقاربه، فما كان فيه وهن شديد بينته.

قال الذهبي في سِيَر أعلام النبلاء: فقد وَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك بحسب اجتهاده، وبيَّنَ ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولا سيَّما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يحب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدني مراتب الصحة، فإنَّه لو انحط عن ذلك، لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبًا بين الضعف والحسن.

قال الحافظ ابن حجر في النكت على مقدمة ابن الصلاح، بعد أن ردَّ على مَنْ زعم أنَّ شرط أبي داود كشرط مسلم:

ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١ ـ منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثير في كتابه جدًّا.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رِواية مَنْ لم يجمع على تَرْكِه غالبًا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى من رأي الرجال.

وكذلك قال ابن عبدالبر: (كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لاسيما إن كان لم يذكر في الباب غيره).

ونحو هذا ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره. ثم قال: فهذا نحو مما حُكِيَ عن أبي داود. ولا عجب، فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد فغير مستنكر أن يقول بقوله.

ثم قال: ومن هنا ضَعَّف طريقة مَنْ يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود؛ فإنه يُخَرِّج أحاديث

جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقف فيه؟.

ولا سيما إنْ كان مخالفًا لرواية مَنْ هو أَوْثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر، وقد يُخَرَّج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه، وصدقه الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها من أُبْهِمَتْ أسماؤهم، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود؛ لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارةً يكون لذهول منه، وتارةً يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث، ويحيى بن العلاء، وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر.

فإنَّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر، ومن أمثلة ذلك ما رواه من طريق الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ حديث: «**إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً**...» الحديث، فإنه تكلَّم عليه في بعض الروايات فقال: (هذا حديث ضعيف، والحارث حديثه منكر)، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام، وفي بعضها لم يتكلم فيه.

وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها.

ومن أمثلته: ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدي، عن نافع قال: انطلقت مع ابن عمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ في حاجة إلى ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ فذكر الحديث في الذي سلَّم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى تيمم، ثم ردَّ السلام وقال: «**إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ**»، فلم يتكلَّم عليه في السنن، ولما ذكره في (كتاب التفرد) قال: (لم يتابع أحدٌ محمدَ بنَ ثابتٍ على هذا). ثم حُكِيَ عن أحمد بن حنبل أنه قال: (هو حديث منكر).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فالصواب عدم الاعتماد على مجرَّد سكوته؛ لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه.

والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه؟ وهذا جميعه إن حملنا قوله: (وما لم أقل فيه شيئًا فهو صالح). على أن مراده أنه صالح للحجة وهو الظاهر، وإن حملناه على

ما هو أعم من ذلك ـ وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ـ فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف.

ويحتاج إلى تأمُّل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة، هل فيها إفرادٌ أم لا؟.

إن وجد فيها إفراد تعيَّن الحمل على الأول وإلا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقًا.

قال فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه (تمام المنة) في التعليق على فقه السنة الناشر: المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر، الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٩: «القاعدة السابعة: عدم الاعتماد على سكوت أبي داود...:

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه (السنن) : (ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بيَّنْتُه، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح).

فاختلف العلماء في فَهْم مراده من قوله : (صالح) فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به، وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به، وما يستشهد به، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وهذا هو الصواب بقرينة قوله: وما فيه وهن شديد بينته، فإنه يدلُّ بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبيِّنه.

فدلَّ على أنه ليس كل ما سكت عليه حسنًا عنده، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها، وهي مما سكت أبو داود عليها، حتى إن النووي يقول في بعضها : وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه؛ لأنه ظاهر.

ومع هذا فقد جرى النووي رَحِمَهُ اللَّهُ على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث، ولم يعرج فيها على مراجعة أسانيدها، فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة.

وقد رجَّح هذا الذي فهمناه عن أبي داود العلماءُ المحققون؛ أمثال ابن منده والذهبي وابن عبدالهادي وابن كثير، وقد نقلت كلماتهم في مقدمة كتابي (صحيح أبي داود)، ثم وقفتُ على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة وقد ذهب فيه إلى هذا الذي ذكرناه، وشرحه واحتج له بما لا تراه لغيره، ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا، فأكتفي بالإحالة إلى مصدره، وهو (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) (١ / ١٩٦ ـ ١٩٩) للإمام الصنعاني». ا.هـ.

● **درجة أحاديثه:**

قال الذهبي في سِيَر أعلام النبلاء: فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخر جه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسنادُهُ جيِّدًا، سالمًا من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحًا، وقبله العلماء لمجيئه من

وجهين لينين فصاعدًا، يعضُد كُل إسْناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حِفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، وسكت عنه غالبًا، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، واللّهُ أعلمُ.

● **شرطه في كتابه:**

وحكى أبو عبداللّه محمد بن إسحاق بن منده الحافظ: إنَّ شرط أبي داود والنسائي أحاديث أقوام لم يجتمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال. وقال الخطابي: كتاب أبي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن. وأما السقيم فعلى طبقاتٍ؛ شَرُّها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلا منها بريءٌ من جملة وجهها.

ويحكى عنه أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه.